

تحقيق

المحامي منير الشدياق
mounirchidiac2014@gmail.com

شعبة التعاون العسكري المدني في الأمن العام: مشاريع اجتماعية وإنمائية على مساحة الوطن

خطة التطوير التي اطلقتها المديرية العامة للأمن العام قبل نحو ست سنوات، والتي اثمرت زيادة عدد عسكريها من 3900 الى 8100 عنصر، ورفع عدد مراكزها من 32 الى 72 مركزاً، وسواها من الانجازات النوعية، لن تقتصر على ذلك. بل ستتوسع الى كل جغرافيا الوطن عبر انجاز مشاريع اجتماعية وإنمائية تطويرية في مختلف المناطق

في 29 كانون الاول 2017 تم استحداث شعبة التعاون العسكري المدني التابعة لمكتب التخطيط والتطوير في المديرية العامة للأمن العام. من ابرز مهمات الشعبة التواصل مع الفعاليات المحلية في كل المناطق اللبنانية، وتحديد المشاريع العامة الملحة فيها، لتقوم المديرية بتنفيذها وفق الاولوية عبر التعاون مع مختلف الجهات الداعمة محليا ودوليا، ومن خلال قدراتها الذاتية المتوفرة.

ما هي مهمات الشعبة؟ ما هي آلية تواصلها مع الفعاليات الاجتماعية المحلية؟ ما انواع المشاريع التي ستعمل على تنفيذها؟ كيف سيتم تأمين التمويل اللازم لها؟ ما هي باكورة اطلاق العمل فيها؟ اسئلة حملتها "الامن العام" الى رئيس شعبة التعاون العسكري المدني الرائد انطون الخوري.

■ ما اسباب استحداث المديرية لهذه الشعبة واهدافها؟

□ استحداثها يعكس نهج العمل الوطني الشامل الذي تعتمده المديرية العامة للأمن العام. منذ انطلاق خطة التطوير فيها والمدير العام اللواء عباس ابراهيم يحدد في كل لقاءاته مع الضباط والعسكريين على مبدأ مفاده ان لا قيمة حضارية وانشائية ووطنية لأي مؤسسة الا بمقدار مساهمتها في تطوير مجتمعها ووطنها وتعزيزها لحقوق الانسان فيه، بالاعمال لا بالاقوال، وبكل الامكانيات المتوفرة.

□ يمكن اختصار المهمات الواسعة والمتعددة الملقاة على عاتقنا، وآلية التواصل مع الفعاليات الاجتماعية في كل المناطق اللبنانية، وفق التسلسل الآتي:

• التنسيق مع كل الدوائر الاقليمية في المديرية العامة للأمن العام، المنتشرة في كل المحافظات اللبنانية، لاجراء جولات ميدانية في المناطق، والتواصل مع جميع الفعاليات الاجتماعية من اجل تحديد المشاريع الملحة الممكن تنفيذها في مناطقهم.

• التنسيق مع مكتب الشؤون الادارية في المديرية في ما خص الامور اللوجستية والمالية المتعلقة بالمشاريع المقترحة.

• اعداد دراسة شاملة عن كل مشروع مقترح على حدة بحسب الاولوية، تمهيدا لعرضه على المدير العام.

• تكليف من يلزم تنفيذ المشروع بعد موافقة المدير العام.

• متابعة تنفيذ المشروع مع الدوائر الاقليمية والمراجع المعنية به.

■ من تقصدون تحديدا بالفعاليات الاجتماعية المحلية التي ستواصلون معها لهذه الغاية؟

□ كل الافراد والجهات المعنية بالمصلحة العامة الوطنية، بعيدا من الاستغلال السياسي من دون استثناء، كالمواطنين وقوى المجتمع المدني كافة واتحادات البلديات والبلديات والمخاتير وسواهم.

■ ما هي تحديدا المشاريع التي ستعملون على تنفيذها؟

□ كل المشاريع الاجتماعية والانمائية، وذلك بحسب ما تسمح القدرات المتوفرة والتي تتوفر لنا في المستقبل من خلال التعاون مع المنظمات والجمعيات وبرامج المساعدات المحلية والدولية. على سبيل المثال لا الحصر، يدخل ضمن الاطار الاجتماعي تنظيم محاضرات وندوات ثقافية تهدف الى توعية المواطنين على الآفات الاجتماعية كالمخدرات والعباقرة القمار وسواها وطرق المعالجة من الادمان عليها، كما تعمد الى تعزيز روح الانتماء الوطني، ونبذ الطائفية الغرائزية، والتركيز على اهمية دعم مؤسسات الدولة التي يستفيد منها الجميع، والتعريف بوسائل الحماية عند استخدام الانترنت بمختلف منصاتها، وتنظيم النشاطات الرياضية

بمختلف انواعها، وتقديم المساعدات للعائلات العاجزة عن تعليم اولادها بهدف متابعة دراستهم، ومساعدة دور العجزة، ومكافحة ظاهرتي تشرد وتسول الاطفال، ودعم الارشاد الزراعي والصناعي والمزارعيين والصناعيين، وارشاد الطلاب الى الاختصاصات الاكثر طلبا حاليا وفي المستقبل في اسواق العمل اللبنانية والعالمية، الخ... كما يدخل ضمن اطار المشاريع الانمائية، على سبيل المثال لا الحصر، تأهيل وتعبيد الطرقات غير الصالحة للسيارات في المناطق المأهولة، وصيانة وتطوير شبكات الكهرباء والمياه وسواها، ودعم وانشاء المستوصفات.

■ الا يس انجاز بعض تلك المشاريع صلاحيات الوزارات والادارات الرسمية المعنية بها اساسا؟

□ قطعاً لا. فالمنظمات والهيئات والجمعيات وبرامج المساعدات الاجتماعية المحلية والدولية تقوم اساسا ومنذ عشرات السنين، بالتعاون مع الهيئات المحلية، بانجاز مثل تلك المشاريع بشكل متقطع وغير مبرمج بحيث لا تشمل كل



رئيس شعبة التعاون العسكري المدني الرائد انطون الخوري.

القوانين تشجع كل مشروع يحقق المصلحة العامة الوطنية

المحافظات اللبنانية على قدم المساواة. ما سنقوم به نحن، يتمثل في التنسيق مع الجهات الاجتماعية المحلية للوقوف على حاجاتها الضرورية من جهة اولى، ومن ثم التنسيق مع المنظمات والجمعيات وبرامج المساعدات المحلية والدولية من جهة اخرى كي تنفذ المشاريع اللازمة، في اشرافنا وارشاف الجهات المعنية بكل مشروع، اي من دون تسليم الاموال النقدية الى اي كان حرصا على الشفافية. بالتالي، سنقوم بمهمات التنسيق والتنظيم والاشراف بين تلك الجهات، وهو امر تكفله وتشجعه القوانين اللبنانية النافذة. مستفيدين في تنفيذ تلك المهمة من العلاقات الممتازة والثقة الكبيرة التي تجمع بيننا وبين

المواطنين من جهة، وبيننا وبين المنظمات والهيئات والجمعيات الدولية من جهة ثانية، لما يصب في مصلحة وطننا بكل مناطقه واطرافه على قدم المساواة بين الجميع. استطرادا، نوضح ان الكثير من تلك المشاريع، لاسيما الاجتماعية والثقافية والرياضية ومثيلاتها، تقوم المديرية اساسا بتنفيذها عبر ضباطها وعسكرييها. وما سيحصل اننا سنطور الاداء وننظمه بشكل يشمل جميع المناطق اللبنانية. كذلك سنسعى ايضا، في المراحل المقبلة، بالتنسيق والتعاون مع الوزارات والادارات الرسمية، الى محاولة تأمين الدعم المادي اللازم من الجهات الدولية المعنية، لانجاز المشاريع التي اقرت اساسا ضمن تلك الوزارات والادارات، والتي ينقصها التمويل. واجب كل مواطن ومسؤول ومؤسسة، مساعدة المجتمع والوطن على قدر امكاناتهم المتوفرة. وهذا امر تشجع عليه القوانين اساسا.

■ هل اطلقتكم او شاركتكم في اي مشروع خلال الفترة القصيرة التي بدأت العمل فيها؟

□ بكل تأكيد. باشرنا العمل على مشاريع عدة سيعلم عنها حين تنطلق مرحلة تنفيذها. كما شاركنا، الى جانب الجيش اللبناني والمديرية العامة لقوى الامن الداخلي، في مشروع "تعزيز الاستقرار في لبنان من خلال المشاركة المجتمعية والحوار" الممول من الاتحاد الاوروبي الذي تنفذه منظمة "اكتيس" الاستراتيجية (Aktis Strategy). تم اطلاق المشروع خلال حفل نظمه المديرية العامة للأمن العام في مبنائها المركزي في 25 تموز 2018 بعنوان "مفهوم الشراكة للسلامة المجتمعية" برعاية مديرها العام اللواء عباس ابراهيم ممثلا بالعميد الركن وليد عون وفي حضور محافظ عكار عماد لبيكي ومحافظ بعلبك الهرمل بشير خضر وعضو المجلس العسكري في قيادة الجيش اللواء جورج شريم وضباط من الامن العام والجيش اللبناني وقوى الامن

لولاكم ما كان في عنا وطن

طرابلس

بيروت

بعلبك

صيدا

صور

الأمر لك



le charcutier aoun
لو شركوتيه عون



مشاريع بدأ تنفيذها في 7 بلدات عكارية، و8 مشاريع انطلقت في محافظة بعلبك الهرمل.

رؤساء تلك البلديات خلال الورشة ابرز المشاريع الملحة لمناطقهم، في ختامها تمت الموافقة على تمويل تنفيذ مشروع واحد في كل بلدية، وفق الآلية نفسها وفي اشراف جمعية "نبض" المرتبطة بالمشروع.

■ ختاماً، هل وضعتم وسائل اتصال في خدمة الفعاليات المحلية والدولية الراغبة في التواصل معكم؟

□ بالطبع. على الرغم من ان العمل رسمياً في الشعبة بدأ منذ ما يقارب الشهرين، لا يزال في طور انجاز التحضيرات اللوجستية وآليات العمل الادارية والقانونية اللازمة لاطلاق العمل على المشاريع في كل المناطق اللبنانية. وقد خصصنا موقتا رقمي هاتف: الرقم 01/425610 مقسم 1909 و1904، والرقم 70/640840، بحيث يمكن التواصل معنا عبرهما حالياً. وسنستحدث لاحقا وسائل اتصال اخرى، هاتفية والكترونية، سنعممها عبر كل الوسائل الاعلامية.

الشعبة ستواصل مع الفعاليات الاجتماعية المحلية

على تمويل تنفيذ مشروع واحد في كل بلدية، وفق طريقة التنفيذ العيني، لا الدفع النقدي، الذي تشرف عليه جمعية "عكارنا" المرتبطة بالمشروع. اما الورشة الثانية فانعقدت في بعلبك في 4 و5 تموز 2017 وشارك فيها الى جانب ممثلي الامن العام وقوى الامن الداخلي والجيش اللبناني وفعاليات المنطقة، محافظ عكار ورؤساء بلديات بنين، البيرة، منجز، المحمرة، الهيشة، النورا، خربة داوود. استعرض خلالها رؤساء تلك البلديات ابرز المشاريع الملحة لمناطقهم. في نهاية الورشة تمت الموافقة

الداخلي ورؤساء بلديات ومخاتير، الى ممثلين عن الجمعيات المشاركة في ورشة العمل. تضمن الحفل التعريف بالمشروع واهميته من خلال شرح مستفيض قدمه كل من رئيس المشروع الدكتور هنري سميث، ورئيس الادارة والامن والتنمية الاجتماعية وقسم المجتمع المدني في بعثة الاتحاد الاوروبي رين نايلند، والمستشار في المشروع مايك مكي. كما كانت كلمات لكل من محافظ عكار عماد لبيكي ومحافظ بعلبك الهرمل بشير خضر. في وقت لاحق، تم اطلاق ورشتي عمل، الاولى في عكار في 26 و27 حزيران 2017 شارك فيها الى جانب ممثلين عن الامن العام وقوى الامن الداخلي والجيش اللبناني وفعاليات المنطقة، محافظ عكار ورؤساء بلديات بنين، البيرة، منجز، المحمرة، الهيشة، النورا، خربة داوود. استعرض خلالها رؤساء تلك البلديات ابرز المشاريع الملحة لمناطقهم. في نهاية الورشة تمت الموافقة